تشرين

يومية - اقتصادية - شاملة

مؤسسة الوحدة

رقم العدد ١٣٩٥٥ | ١٠ صفحات | الخميس ٩ محرم ١٤٤٥ هـ ٢٧ تموز ٢٠٢٣ م | tishreen.news.sy

ملف تشرين

رغم الصلاحيات الواسعة والعوائد المالية المجزية..

الفجوة واسعة بين مجالس الإدارة المحلية ومسؤولياتها الحقيقية

التشاركية بين المجالس المحلية والمجتمع خيار أوحد للتنمية الحقيقية.. خبراء يقترحون مسارات للتقارب بانتظار الترجمة الفعليّة

«الجماعة التي لا يراها الناس إلاّ يوم الانتخابات».. المجالس المحلية تفقد ثقة الشارع في حمص

تفرد رؤساء المجالس بالقرارات ورسم خريطة الأولويات أنتج جفاءً وقلة ثقة مع المجتمع الأهلي

المجالس المحلية تنفصل عن المجتمع الأهلي في اللاذقية.. غياب التشاركية وضبابية آلية التشبيك بين القانون والتطبيق

7-6-5-4-3-2

الافتتاحية

قراراتٌ بتوقيعِ «حكومة الناس»

■ ناظم عيد

تتماهى،عادةً، النتائجُ بين ممارساتِ الفساد وقلّة الخبرة أو ضعف المهارات، بل قد تكون الثانيَةُ أخطر؛ لأنها ملاذ تسويغ الممارسات المشبوهة عندما تبدأ المساءلةُ والمحاسبة.

لاتخلو يوميّاتُ العمل العام من مثل هذه الجدليّات العقيمة، وإن كانت مؤسساتُ الحكومة حافلةً بالأمثلة، فإن المجالس المحلية، بمختلف تراتبيّاتها، وهي «حكومةُ الناس» تغصّ حتى التخمة بما يصعب كثيراً تشخيصه، إن كان فساداً أو خطأً، وهذه أعقد مشكلة تعتري أداءَ كلّ مجالس الإدارة المحليّة، ونؤكد أنها «أعقد» لإدراكنا مرجعية السبب، وهو القانون ذاته؛ قانون الإدارة المحليّة الفضفاض والمفتقرِ إلى كفاية المعايير والروائز، بدءاً من قبول المرشح ووصولاً إلى ضبط أدائه وتقييمه، وبين «بدءاً ووصولا» عشرات بل مئات الثغرات التي لن يستوي أداء «حكومة الناس» إلا بمعالجتها جذريّاً، وهذا هو عنوانُ ما يجب أن يكون مشروعاً وطنيّاً، يدلي كلُّ ذي خبرة بدلوه فيه.

لسنا في وارد التشكيك؛ لأننا في غنًى عن التورّط في سبر النيّات وبناء المواقف على الظنون، لكنْ، يحقّ لأيّ مواطن أن يتساءل عن سرِّ تهافت المرشحين على المجالس المحليّة؛ على الرغم من أنها ليست مغريةً أو جاذبةً في حساباتِ المكاسب المشروعة، على الأقل ماديّاً، ونظنّه الاعتبارَ الأهمّ، ولو تنكّر أكثرهم بأثواب المعنويّات.

الطموح مشروعٌ لأيّ مواطن في تمثيل محافظة أو منطقة أو بلدة في منظومة بالغة الحساسيّة كمجالس الإدارة المحليّة، لكن، هل تكفي الجنسيّةُ والبطاقة الشخصيّة والمواطنة لحمل طامح ما، كما بساط الريح، إلى «كرسي مسؤوليّة» ، بكلّ معنى الكلمة وبقرارٍ جمعيٍّ معزّز بقوة القانون؟

في معايير « التنمية الإداريّة» تشددٌ بالغ لاشتراطات المرشحين للتسمية والإسناد الوظيفي في المفاصل الحكوميّة «حكومة الدولة»، لكنْ، أيّ معايير اشترطها القانون في المرشحين لـ «حكومة المواطن» أو «حكومة الناس»، وهو التوصيف الأفضل للمجالس المحلية، اقتبسناه من حديث السيد رئيس الجمهورية في لقائه مع الإعلاميين؟

ألا يمكن أن نشترط على المرشح الخضوع لدوراتٍ تدريبيّة مكثّفة في الإدارة والمحاسبة، والأهمُّ العلاقاتُ العامة والتعاطي مع الشأن العام، وأن نفتح باب الترشّح لدورات التأهيل قبل أشهرٍ من بدء الترشّح لتولّي المهامّ ؟

مهمٌّ جداً إقرار شرط كهذا؛ ليكون الطريق إلى المجالس أكثر من مجرد طموحٍ ماديٍّ أو رغبة استعراضيّة، حتى لو تراجعت أعداد المرشحين، وهولَ بعضنا من محاذير «مقاطعة الانتخابات»؛ فالاكتفاء بخيارات احترافيّة أقل أفضلُ بكثير من الاحتفاء بما نسميه إقبالاً؛ لأنّ علينا أن نفهم جيداً «إقبالاً» على ماذا؟

«حكومة الناس» توازي، في الأهميّة، الحكومةَ التقليديّة التي نسمّيها السلطةَ التنفيذيّة، بل لعلها أهمُّ، وستكون أهمَّ بكثيرٍ لو أعدنا تحديدَ المسؤوليّات بقانونٍ جديد.

ونختم بمعلومة لمَن لا يعلم، وهي أنّ الإشرافَ والإدارةَ والتوزيع في قطاعَ الكهرباء والمياه وكلّ المرافق الخدميّة التي يشكو المواطن من سوئها اليوم، كانت منذ عقود من اختصاص المجالس المحلية، إضافة إلى التسعير والرقابة وغيرهما..وهذه كلُّها تحتاج كوادر مؤهّلة لشغل مهامّ محددة في المجالس التي هي تكليف، وليست تشريفاً.

التشاركية بين المجالس المحلية والمجتمع خيار أوحد للتنمية الحقيقية.. خبراء يقترحون مسارات للتقارب بانتظار الترجمة الفعليّة

■ تشرين- بارعة جمعة

ضبط إيقاع العمل السياسي بأشكال منتجة، تطويع العلاقات للخروج من المآزق لحلول تلجم عثرات الانتظار، عبر علاقات مختلفة تجعل البرامج الاجتماعية والتنموية الأساس لعمل هذه القوى، هو مبدأ قيام مجالس الإدارة المحلية المنتخبة بشكل عام وسري ومباشر ومتساو وفق ما ورد في الدستور، الذي كرس سلطة المجالس المحلية بصفتها ركنا من الأركان الثلاثة للسلطة التنفيذية في سورية، ضمن مبدأ اللامركزية وبصلاحيات إستراتيجية، لكن ثمة نوعا من التشاركية التي لابد أن تتم وفق منظور العمل مع المجتمع المحلي، الذي يحمل صبغة هذه المجالس، فما مدى التعاون والتشبيك بينه وبين هذه المجالس؟ وهل ما تقوم عليه القوانين النافذة يدعم هذه الاتجاه بما يضمن العمل وفق صورة موحدة أم مازالت الرؤية مجتزأة؟!

تنبع أهمية قيام مجالس الإدارة المحلية بوصفها الجهة المعنية بالتنمية في المجتمعات، صفةٌ لم تكن بعيدةً عن أسس قيامها بالأصل، فالحكم في مجتمعات التنمية المستدامة مركزي للشؤون العسكرية والسياسية والإستراتيجية، وغير مركزي في إدارة الشؤون المحلية للمجتمع وفق رؤية الأستاذ في علم الاقتصاد جامعة دمشق الدكتور عابد فضلية، حيث إن السلطات المحلية تُدير مجتمعاتها التي هي بالأصل مُنتخبة من قبل أفرادها، وبهذه المقارنة يمكننا القول إن المجالس المحليّة في كل محافظة هي سلطة محليّة، تعمل وفق الإمكانات وضرورات الواقع، وبما يتناسب مع حجم السكان وطبيعة الموارد والأنشطة الاقتصادية.

دورٌ يفرض على القائمين به العمل وفق نظام التشاركيّة باعتبار أنهم تشكيلة من مختلف المناطق والكفاءات والاختصاص، ولهم نظرياً وبموجب أحكام قانون الإدارة المحلية صلاحيات واسعة واستقلالية بالقرارات والتشريعات المحلية التي لا صلة لها بتشريعات وقرارات المجالس الأخرى وفق فضليّة، وهنا لابدّ لنا من السؤال حول هذه التشاركيّة مع المجتمع المحلي التي هي للأسف شعار نظري لا تعترف به هذه المجالس وربما لا تعلم به، حتى إن أغلبية المجتمع المحلي لا دراية لها به برأي الدكتور فضلية، لنجد بأن إطار العمل هو فقط ضمن علاقة حاكم محلي وجمهور محلي.

تعميق الثقة

جهود تستحق النظر إليها والتعاون معها، هي الجمعيات الأهلية القائمة بشكل رئيس على جهود المجتمع المحلي، لا بل تتخطى ذلك عبر فاعليتها ونشاطها ودورها واحتكاكها المباشر معه واطلاعها على همومه بشكل مباشر، تلك أبرز صفات هذه الجمعيات وفق توصيف الخبير الاقتصادي وأمين سر جمعية حماية المستهلك المهندس عبد الرزاق حبزة لهذا العمل، الذي يُحتّم النظر إليه من زاوية الاهتمام. فالمجالس المحلية وجدت لخدمة المجتمع وما نراه اليوم لا يندرج تحت مسمى الجفاء بالعلاقة بقدر الانقطاع الذي ترجمته المجالس بعدم التجاوب أو التواصل مع هذه الجمعيات بمختلف مسمياتها (خيرية، خدمية)، إضافة للفوقية في التعامل أيضاً وفق رؤية حبزة، فما تمثله جمعية حماية المستهلك اليوم من فئة كبيرة لدى المجتمع يفرض التعاون معها، والاستفادة منها لعلاج هموم المستهلك اليومية، إلّا أن الواقع لا يعكس مبدأ التشاركية التي تدعم التنمية ضمن أفكار وطروحات تستحق النظر إليها والوقوف عندها، نابعة من أشخاص ذوي خبرة وكفاءة عالية لم تسنح لهم الفرصة الوجود ضمن هذه المجالس.

ما نفتقده اليوم أيضاً هو تطبيق القانون وتعليماته التنفيذية بشكل صحيح، وعدم التعامل مع الأمور بشكل فردي مع أشخاص بعينهم، والعمل على تفعيل مبدأ اللقاءات الدورية بين الطرفين لدعم التشبيك بينهما برأي المهندس حبزة، إضافة لتحديد الجمعيات الأهلية وتوثيقها بأرقام والتعاون معها لحل المشكلات.

رؤية أكدها الدكتور عابد فضلية ضمن مقترحه لتوثيق عُرى الثقة بين المجالس المحلية والمجتمعات الأهلية، عبر لقاءات دورية ثلث سنوية ولجان مختصة تلعب دور الوصل بين الفريقين، فالقانون ينص على ذلك، وهذا نوع من المشاركة والتشاركية. فمن المُلاحظ فعلياً بأن هناك نوع من الجفاء بالعلاقة بين طرفي المسؤولية برأي دكتور إدارة الأعمال جامعة دمشق زكوان قريط، لدرجة أنها مُغيّبة على أرض الواقع أيضاً باستثناء بعض المناطق، ليبقى تحديث قوانين الإدارة المحلية وإصدار صكوك تشريعية مُشابهة للدول المُتقدمة التي قطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال الحل الأفضل لزرع الثقة بين الجهتين، وللبدء بزرع ثقافة التشاركية التي ستصب في مصلحة الجميع.

الوعي والمسؤولية

لا ينهض المجتمع من دون إدراك أبنائه لمسؤولياته، قاعدة أثبتت قدرتها على تغيير الواقع للأفضل، ضمن خطة التشاركية القائمة بشكل رئيس على الثقة، التي لابدّ أن تنبع بدايةً من وعي المواطن لحقوقه وواجباته وفق تصريح رئيس مجلس محافظة ريف دمشق الدكتور إبراهيم جمعة لـ "تشرين"، انطلاقاً من القانون رقم ١٠٧ لعام ٢٠١١ الذي حدد هيكلية المجالس المحلية، إلّا أن المواطن هو من يختار أعضاء المجالس ومن حيث المبدأ يتوجب عليه الاطلاع على القانون ومعرفة صلاحيات الأعضاء وعلاقته معهم.. هل يمتلك حق الرقابة عليه في حال تقصيره؟ وهل له حق الشكوى في حال لم يؤدِ المجلس مهامه؟!

فالثقة تأتي بعد الاختيار الصحيح، ليأتي بعدها التواصل بوضوح وشفافية وصدق واحترام مع المواطن من قبل المسؤول نفسه برأي الدكتور جمعة، ليبقى الحرص باستثمار الاعتمادات المرهونة وتوظيفها في المكان الصحيح حقاً للمواطن وواجباً لدى الأعضاء ينص عليه القانون، لتأتي بعدها الرقابة بشقيها الرسمي والشعبي بصفتها الضامن الوحيد لضبط الأمور.

أما عن فاعلية المجتمع المحلي في التواصل مع المسؤول، يعود الدكتور إبراهيم جمعة ليؤكد بأن التعاون هو لمصلحة الطرفين، نظراً لصعوبة الإمكانات الحكومية والموازنات المعتمدة من الوزارات وحتى الموازنات المستقلة فهي غير كافية لتحقيق ٢٠٪ من الاحتياجات والمهام المنوطة بها بأحسن الأحوال، كما أن للوحدات الإدارية تحصيلات مالية خاصة عبر جباية أموال من الرسوم وإعانات الوزارة، وأمام كل ذلك يكون التقصير نتيجة عدم المتابعة ويأتي دور المحاسبة وتفعيل ثقافة الشكوى بالإشارة لمكامن الخطأ وتصحيحها، فالمجالس التنفيذية حكومات محلية بصلاحيات مستقلة مالياً وإدارياً ولهم حرية التصرف وفرض التكاليف واستثمار وإبرام عقود تشاركية للنهوض بالمجتمع ككل.

تطبيق فعلي

علاقة وثيقة تجمع مجالس الإدارة المحلية مع المجتمع المحلي، من خلال تمثيل العمال والفلاحين والحرفيين وصغار الكسبة في مختلف المجالس بنسبة لا تقل عن ٦٠٪ وفق رؤية المحامية فاتن ديركي، التي أكدت امتلاكهم الحق في مراقبة هذه المجالس ونقدها عن طريق توجيه مذكرات تتضمن الملاحظات والآراء، من منطلق لامركزية هذه السلطات وتطبيقاً لمبدأ الديمقراطية التي جعلت الشعب مصدر كل سلطة. هذه السلطة تحتاج إلى الكثير لتفعيل مهامها بشكل مباشر، ابتداء بتوسيع وتحديد غير واضح وغير مزدوج لسلطات وصلاحيات مجالس الوحدات الإدارية لتمكينها من تأدية اختصاصها ومهامها في تطوير الوحدة الإدارية اقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً، لذا ينبغي أن تكون الجهود مضاعفة من قبل المجالس نفسها والجهات المعنية، لتحقيق أهدافها للنهوض بالمجتمع وتحقيق التشاركية بتكريس ثقافة العمل المشترك بين الإدارة المحلية والمجتمع الأهلي.

لكي تنجح المجالس المحلية في عملها والوصول لخدمة التنمية يجب الأخذ بمبدأ الرقابة القضائية الإدارية بديلاً عن الرقابة الإدارية وفق رؤية المحامية فاتن ديركي، بحيث يحق للسلطة المركزية مخاصمة التصرفات القانونية للمجالس أمام القضاء الإداري، مع تمتع السلطة المركزية في هذه الحالة بحق طلب وقف تنفيذ التصرف القانوني، يضاف لذلك نقل المزيد من الصلاحيات المركزية إلى مجالس المحافظات والمدن والبلديات وذلك فيما يتعلق بشؤون المحافظة، مع إخضاع المؤسسات والشركات ذات الطابع الاقتصادي والخدمي وخططها السنوية لرقابة مجلس المحافظة ومكتبه التنفيذي.

فالقانون أُقرّ بمبدأ المشاركة برأي ديركي من خلال الانضواء في عضوية المكاتب التنفيذية بما لا يتجاوز الثلث من خارج المجلس، وبالتالي فإنّ لكل مواطن الحق في رقابة المكاتب التنفيذية وأجهزة السلطة ونقدها وذلك عن طريق شكوى أو تظلّم، وإلزام هذه الجهات بدراستها والتحقيق فيها والرد عليها بصورة عادلة وعاجلة.

"جمعة: إدراك المواطن لحقوقه وواجباته يعزز الثقة التي تأتي بعد الاختيار الصحيح للأعضاء والتشاركية لمصلحة الطرفين"

"ديركي: لكي تنجح المجالس المحلية في عملها لخدمة التنمية يجب أن تأخذ بمبدأ الرقابة القضائية بديلاً عن الإدارية"

«الجماعة التي لا يراها الناس إلّا يوم الانتخابات»..

المجالس المحلية تفقد ثقة الشارع في حمص

■ تشرين- ميمونة العلي

في مطارح كثيرة فقدت المجالس المحلية ثقة الشارع، الذي أوصلها للكرسي بسبب الشللية وضعف الإيرادات وقلة التمويل، فلم تستطع الموازنة بين الإيرادات وبين النفقات وبين المصلحة العامة والمصلحة الشخصية الضيقة، فالكثير من رؤساء الوحدات الإدارية خرجوا من المنصب بإيرادات تفوق إيرادات البلديات ذاتها.. أين الخلل ؟ في آلية وصولهم للكرسي أم في الشللية والقوائم الانتخابية؟

> الإيرادات تغطي النفقات في أغلب الوحدات الإدارية والخلل يعود إلى سوء إدارة الموارد

خلل إداري

يلخص فؤاد محفوض رئيس بلدية سابق لمدة عشرين عاماً في بلديتي حاصور ثم المرانة، تجربته لـ«تشرين» بأنّ العقبات التي تحول دون تحقيق معادلة: الإيرادات تغطي النفقات في أغلب الوحدات الإدارية تعود إلى سوء إدارة الإمكانات نتيجة خلل التشاركية مع المجتمع المحلي، فالكثير من الوحدات الإدارية لديها إمكانات لكن الأداء ضعيف، فالخلاف غالباً يفوّت على الجميع الفائدة، وحتى تأخذ المجالس دورها يجب إعطاؤها الصلاحيات، فالمركزية في اتخاذ القرار تفوّت الفائدة ..هل يعقل كلما أرادت البلدية شراء لابتوب مثلاً يحتاج التنفيذ إلى تصديق في المحافظة، وأي مشروع يأخذ وقتاً طويلاً ما بين إعلانه وتصديقه، ما يجعل التنفيذ فاشلاً بسبب السرعة في تغير سعر الصرف،

ولا ننسى قرار سحب مشاريع الصرف الصحي من الوحدات الإدارية وإعطائها لشركة الصرف الصحي "أهل مكة أدرى بشعابها؟ والوحدات الإدارية أدرى بأوضاعها من أي جهة أخرى، والحل بالمشاريع الاستثمارية التنموية الخاصة بكل وحدة المتلائمة مع خصوصية كل منطقة، والتشبيك مع المجتمع المحلي والابتعاد عن المركزية قدر الممكن، فكل محل له معاملة في البلدية من خلالها يمكن تقاضي الرسوم وزيادة الإيرادات لمحاولة تغطية النفقات.

فجوة

ولفت المحامي سامر العيسى إلى الفجوة الكبيرة بين المجتمع المحلي وبين المجالس المحلية، بدليل من يستشيرونه قانونياً في جدوى رفع دعوى حول عدم إدخال أرضهم في المخططات التنظيمية مثلاً، واستشارات كثيرة حول جدوى الشكوى على توزيع المعونات، بذار، شبكات تنقيط التي تتدخل بها المجالس المحلية بشكل مباشر وغيرها الكثير، ويرى أنّ صلاحيات واسعة ممنوحة للمجالس المحلية بموجب القانون رقم ١٠٧ لعام ٢٠١١ الخاص بالوحدات الإدارية، لكن هذا الكلام غير مفعل على الأرض، بدليل تراجع الخدمات في أغلب القرى والبلدات، صحيح أنّ موازنة الوحدات الإدارية مستقلة إلّا أنّ إيراداتها ضعيفة، فهي غير قادرة على تنفيذ مشاريع تنموية يعود نفعها العام على واقع الخدمات.

أولويات مبعثرة

يتساءل المحامي عيسى.. كيف يتم تحديد أولويات المشروعات وأماكن تنفيذها، وهل نملك جميعاً ثقافة دفع رسوم الخدمات؟! نعم قانون الإدارة المحلية ملائم لروح العصر، ويعطي صلاحيات واسعة للمجالس المحلية لتخطط وتنفذ بهدف إيجاد تنمية اجتماعية واقتصادية، لكن لم أسمع على مستوى الجغرافية "الحمصية؟ أنّ بلدية ما أقامت حفل تكريم للمتفوقين من أبنائها، أو مشروع طاقة شمسية للاكتفاء الذاتي، وعمل المجالس يتطلب معرفة بالقوانين وتطبيقها بالشكل الصحيح، فعملهم ميداني وليس تحت التكييف، ويأتي استئثار رئيس بلدة ما بالقرار من دون استمزاج آراء الأهالي عثرة في طريق التنمية..

لماذا لا تنشر البلديات على صفحاتها على الفيس بوك الخطط وتفاصيل المشاريع ومشاركة الناس جدول أعمال اجتماعات المجلس المحلي، ولنعطِ مثالاً عملياً على الأرض تمّ في إحدى البلديات تركيب إضاءة شمسية للشوارع، لماذا لا يعلن على صفحة البلدية أن البلدية تريد تركيب عشر وحدات إنارة شمسية على الطرقات في مداخل القرى وعند المنعطفات وليس قرب بيت رئيس البلدية، ونأتي إلى توسيع المخططات التنظيمية غالباً يتم التوسيع وفق مصلحة ضيقة..

أزمة ثقة

لقد فقدت المجالس المحلية في أماكن كثيرة الثقة حتى لو كانوا منتجات ديمقراطية وصار اسمهم (الجماعة الذين لا نراهم إلّا في الانتخابات) بسبب المال الانتخابي والقوائم الجاهزة، ولنسأل أنفسنا لماذا تنتشر الأحياء المخالفة فالكثيرون منا يفضلون دفع المعلوم على أن يدفعوا الرسوم فرخصة البناء مكلفة، لذلك المخالفة حلٌ ممكن حتى لو كانت آثاره سلبية على المدى الطويل لجهة الحرمان من الخدمات، والحرمان من القروض وغيرها الكثير، ولعلّ ضعف إيرادات المجالس المحلية يجعلها عاجزة عن أداء الخدمات بالشكل الأمثل، والحل بالتشبيك مع المجتمع الأهلي، فلننظر إلى البلدات التي يعيش معظم أبنائها في المغتربات يرسلون كل عام التبرعات فينعكس هذا على مستوى الرضا والخدمات المقدمة، حتى إنّ مهرجان القلعة والوادي المنتظر يتم بالتشبيك والتشاركية مع المجتمع المحلي.

تجريب

ويرى المحامي وديع رومية مدرب تنمية بشرية في حمص، أنّه بعد وصول عضو المجلس المحلي للكرسي غالباً لا يملك الثقافة القانونية الكافية، فيبدأ بحل المشاكل عن طريق التجريب، ما يجعل الحلول مجتزأة أو غير مرضية، فلماذا لا تضاف شروط معينة للترشح لعضوية المجلس المحلي تتعلق بالتحصيل العلمي، بالإضافة للروتين والبيروقراطية الموجودتين في الدوائر،

والتشاركية في وضع الحلول تأتي من شعور كل فرد بأهمية دوره، فمن نظريات تأسيس الدولة الحديثة وعي كل مواطن بأهمية دوره تجاه المجتمع، أي أنا أستهلك الماء من دون صرفه، والحلول حصراً مجترحة من البيئة المحلية، لذلك تأتي بالتشبيك مع البيئة المحيطة، وكل عمل ناجح سيمر عبر لوجستيات ثابتة هي التخطيط ثم التنظيم فالتنفيذ وأخيراً التقييم، أيّ التغذية الراجعة، وهذه تأتي من المجتمع المحلي، وعملياً التشبيك موجود نظرياً، فرئيس الوحدة الإدارية هو ابن البيئة المحلية ويعاني المشكلات ذاتها ولديه واجبه تجاه من أوصله للكرسي، ولديه مصلحته الشخصية، فما المانع من وضع برنامج أسبوعي أو شهري كلقاء مع البيئة المحلية لدراسة الميزانيات، واستدراج العروض للمشاريع، والاستفادة من آليات التواصل الحديثة، وتمثل تجارب ناجحة تشبه بيئتنا المحلية كدولة الإمارات حيث يستثمرون مواقع التواصل لإشراك المغتربين من أبناء الإمارات في وضع الحلول والمقترحات، وعندنا هنا تجارب ناجحة ناشطة على مواقع التواصل لمَ لا نتعامل معها ونشجعها والإضاءة على أسباب نجاحها، وتشريح أسباب الفشل في الحلول غير المجدية، ولدينا تحليل سوات العالمي الذي يركّز على الفرص، وتشخيص العقبات والتحديات لتجاوزها.

> العيسى: الفجوة الكبيرة بين المجتمع المحلي وبين المجالس المحلية بدليل كثرة الاستشارات القانونية عن بعض المواد

> محفوض: الكثير من الوحدات الإدارية لديها إمكانات لكن الأداء ضعيف فالخلاف غالباً يفوّت الفائدة على الجميع

رغم الصلاحيات الواسعة والعوائد المالية المجزية..

الفجوة واسعة بين مجالس الإدارة المحلية ومسؤولياتها الحقيقية

تشرين- رشا عيسى

الصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها المجالس والوحدات الإدارية والمعززة بنظام مالي أعطاها عائدات مجزية واستثمارات تمكنها من لعب دور أساسي على كل الصعد المحلية، ولكن رغم كل الامتيازات المالية والتنفيذية التي تتمتع بها، لم تصل إلى الدرجة ذاتها من العمل على الأرض، والتي توازي الصلاحيات والعائدات التي تحققها، بمعنى أدق لم يصلوا إلى مرحلة المسؤولية الحقيقية التي تتطلب منهم القيام بالدور الإستراتيجي الذي من الضروري أن يكونوا على قدره في ظل شبه قطيعة مع المجتمع الأهلي، والفعاليات المجتمعية العاملة على الأرض.

المحامي فراس علي ميني أوضح لـ«تشرين» علاقة المجالس المحلية بالمجتمع الأهلي(التشاركية بين القانون والواقع) بالقول: في القانون جاءت المجالس المحلية بصيغة الانتخاب لتصل معبرة عن مشاكل وهموم المنطقة الإقليمية، التي تمثلها من الناحية القانونية، ومن المفترض أنّ هذه المجالس المحلية جاءت عبر برنامج خدمي تنموي يتناسب مع الواقع الخدمي للمنطقة التي تمثلها، ومراعية الإمكانات المتاحة (ميزانية + إمكانية لوجستية + أدوات).

والمجتمع المحلي (على افتراض اعتبرناه أفراداً أو جمعيات أو منظمات أو مؤسسات مهتمة بالشأن المجتمعي) لم يأتِ القانون على تنظيمه بشكل كاف وواف، إلّا من خلال قانون الجمعيات الذي أكل الزمان عليه وشرب، ولم يعد يواكب تطور المجتمع المحلي أبداً.

أمّا في الواقع فإنّ المجالس المحلية هي بالأصل تعمل وفق خطط مركزية وميزانية مركزية بغض النظر عن الاحتياجات الحقيقة للمناطق التي تمثلها، لذلك هي منفصلة في الواقع عن مجتمعها المحلي، وعن ما يمثل المجتمع المحلي من جمعيات ومؤسسات وأفراد، وتأتي ضمن أجندات حزبية ووجهات نظر حزبية بعيدة عن الواقع الخدمي والتنموي، ما يؤدي الى إقصاء المبادرات الفردية أو غير المدعومة حزبياً أو غير المرتبطة سياسياً.

أمّا عن واقع المجتمع المحلي فهو للأسف مشتت وغير مجدٍ في أغلب الأحيان، كما يشير ميني وذلك لكونه غير ممثل مع المجالس المحلية إلّا بالحالات الإغاثية وبشكل ضئيل، لذلك فإن المجتمع المحلي (أفراداً وجمعيات ومؤسسات ومنظمات) يعمل عملاً موازياً للمجالس المحلية، لكن للأسف لا يتقاطع مع المجالس المحلية، وفي الأغلب الدعم يكون من المبادرات والبرامج التي يقوم بها، وبذلك يكون عملاً منفصماً ومنفصلاً عن الواقع أيضاً للأسف.

ويصف العلاقة بين المجالس المحلية والمجتمع المحلي بأنها علاقة متوازية غير متقاطعة، وهذا التشوه في العلاقة طبعاً استناداً لما أسلفت، بالإضافة إلى تصرف كل منهما على أنه بديل عن الآخر، بدلاً من أن يكونوا شركاء مكملين لبعضهما البعض، لتنمية المجتمع اقتصادياً وثقافياً وتنموياً وتوعوياً، حيث يعمل الطرفان ببيئة تحكمها مقولة قديمة للأسف وهي (شهية قوية وأسنان ضعيفة)، فإعلان الطرفين لاشك أنهما يودان أن يكونا مكملين لبعضهما (الشهية القوية)، لكن البيئة القانونية وآليات المشاركة مفقودة (الأسنان الضعيفة) وبهذه الحال المحصلة قريبة من الصفر أو صفر للأسف.

و لا ننكر بعض المحاولات الناجحة التي قامت بها بعض المنظمات والمؤسسات في فهم طبيعة عمل المجالس المحلية وتقاطعت معها بشكل إيجابي، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر (الأمانة السورية للتنمية, الهلال الأحمر العربي السوري).

ميني: التأسيس لاتحاد جمعيات ومؤسسات تنموية ومجتمعية يكون ممثلاً في المجالس المحلية بشكل عضوي

خلاصي: تفاوت القدرات المادية واللوجستية بين المجالس المحلية ومجتمع المنظمات غير الحكومية

وقدم ميني عدة مقترحات منها أنه لابدّ من ورشة متكاملة بين المجالس المحلية والمجتمع المحلي بكل مكوناته للخروج بنقاط تلاقٍ، أمّا على الصعيد الإستراتيجي فلابدّ من قانون جمعيات جديد، وإشراك المجتمع المحلي بشكل فاعل وأساسي بالمجالس المحلية بعيداً عن الانتماءات الحزبية والأجندات الحكومية المركزية، والابتعاد واقعياً عن المركزية، كذلك التأسيس لاتحاد جمعيات ومؤسسات تنموية ومجتمعية، ويكون هذا الاتحاد ممثلاً في المجالس المحلية بشكل عضوي وفاعل.

علاقة معدومة

رئيس و مؤسس الأمانة العامة للثوابت الوطنية في سورية الدكتور حسام الدين خلاصي، وجد أنّ علاقة المجالس المحلية بمجتمع المنظمات غير الحكومية تكاد تكون معدومة، وينتج غالباً من تفاوت القدرات المادية واللوجستية بين الطرفين، والأمر الآخر يتعلق بالوصاية الفكرية والقانونية التي تمارسها مجالس الإدارة المحلية، وعادة ما تتقدم منظمات العمل بمشاريعها للمجالس المحلية، وليس العكس نظراً لضعف التعاون وانعدام الرغبة من قبل المجالس المحلية في التعاون مع المنظمات إلّا في حال الاستفادة الخاصة بالمجلس.

وعن التشاركية بين القانون والواقع، أيضاً لفت خلاصي إلى أنّه لا يلحظ القانون التنوع المجتمعي والجنوح نحو حرية التصرف والإبداع لدى أفراد المجتمع وهيئاته الأهلية، فيأتي القانون كقالب جامد يحد من صلاحيات منظمات العمل المدني واقعياً.

و بالنسبة لعلاقة المجالس المحلية بالمجتمع الأهلي، أكدّ خلاصي أنه يميل إلى توحيد المصطلحات بمصطلح (المجتمع المدني الوطني / منظمات غير حكومية) بدلاً من الأهلي والمحلي، وشدّد على اعتماده لمزيد من التركيز، إذ إنّه يضم جميع الفعاليات المجتمعية من لجان منبثقة عن أحزاب أو جمعيات أو مؤسسات خدمية وأفراد بحيث يشمل الجميع وجميع نشاطاتهم السياسية والاقتصادية والمجتمعية.

عدم وضوح الآليات الرقابية

الباحثة المهندسة مريم جودت فيوض شرحت أنه عبر التاريخ يتم سن القوانين لخدمة المجتمع وحماية حقوق الأفراد فيه، عبر تنظيم العلاقة بين مكونات المجتمع وتلبية الاحتياجات الفردية وترتيبها ورسم حدودها وآليات تلبيتها، ما يحقق بالحصيلة الإجمالية تطوير وتنمية المجتمع، وهذا ما سعت إليه كل التشريعات، ومنها تشريع قانون الإدارة المحلية الذي رسم وبكل وضوح آلية تمثيل شرائح المجتمع ضمن المجالس البلدية، وآلية ممارسة أدوارها، وكيف يجب أن تحقق دورها المنوط بها، ولكن ما حصل على أرض الواقع هو الضعف في التطبيق عبر انكفاء آليات الرقابة والمتابعة من قبل جموع الناس التي كان لها الدور الرئيس في تشكيل هذه المجالس، والسبب الرئيس في ذلك عدم وضوح هذه الآليات الرقابية، وانعدام مبدأ الحوكمة والتشاركية.

وهذا أدى إلى ضعف الثقة بين الطرفين ما جعل النتائج أقل مما تطمح إليه جموع الناس عامة وهي شريكة في التطبيق عبر أدوات تبدأ بالإعلام، وتستمر لمختلف آليات الرقابة الأخرى المنتشرة في مختلف الدوائر والفعاليات التابعة لهيكليات المجالس المحلية، و تسعى اليوم الجهات الحكومية لتفعيل هذا النهج التشاركي ما بين المجالس والمواطنين وآليات الرقابة والإعلام، والذي نأمل منه نتائج إيجابية فعلية ملموسة على صعيد المجتمع.

الشعب مصدر كل سلطة

من جهتها الباحثة الاجتماعية الدكتورة سلوى شعبان أشارت إلى أنّ المجالس المحلية بمسؤوليتها المعروفة تعدّ السلطات اللامركزية الإدارية، وهذا ما جاء في قانون الإدارة المحلية كمبدأ لتعزيز لامركزية السلطات والمسؤوليات وتركيزها في أيدي فئات الشعب تطبيقاً لمبدأ الديمقراطية، الذي يجعل الشعب مصدر كل سلطة، فالقرارات تعطى للوحدات الإدارية الممنوحة اختصاصات واسعة، ولها شخصية اعتبارية واستقلالية مادية تمكنها من ممارسة دورها الخدمي والتنموي والنهوض بالمجتمع المحلي وضمن السياسة العامة للدولة.

هل المجالس المحلية صلة الوصل بين الشعب و الحكومة؟

وبعد الاطلاع على مهمة المجالس المحلية وصلاحياتها، ومن خلال ما نراه بأم أعيننا وما يعانيه شعبنا الصابر بعد حصار دولي قاسٍ مفروض علينا مع سني حرب مقيتة وتحديات وعقوبات وكارثة الزلزال الذي كان تجربة مريرة وضعتنا جميعاً ضمن دائرة السؤال الآتي؟

هل المجالس المحلية كانت الملاذ الآمن، وصلة الوصل الوثيقة بين الشعب والحكومة؟؟ هل هناك تشاركية تلبي متطلبات المواطنين وتقدم لهم المساعدة والعون؟.

يتبع في الصفحة التالية

الجواب بالتأكيد سيكون البعد والجفاء هو الصفة التي نصف بها تلك العلاقة، والتي من المفروض أن تكون عكس ذلك.

شعبان رأت أن الواقع يتحدث عن احتياجات خدمية وشكاوى كثيرة من المدن والقرى على اختلاف الخدمات والمشكلات، وخاصة الواقع المعيشي المتدهور والغلاء العالمي والمحلي مع قلة الإيراد المالي تماشياً مع بقية شعوب الأرض، لم نرَ مسؤولي الإدارات المحلية يتجولون في الأسواق ليضبطوا الأسعار، ويقدموا اعتراضهم على استهتار التجار بالتلاعب بمصير المواطنين الفقراء.

ولم نرَهم يدافعون عن المزارعين وتعبهم، وهذا التفاوت الكبير بين ما يقدمونه وما يحصلون عليه، كم من الشكاوى ترد من دون جواب؟ نعم كانوا بعيدين كل البعد عن المواطن وكأنهم في خصام عتيق، لا تشاركية ولا قرب ممن أوصلوهم لكراسيهم المسؤولة وأعطوهم الثقة والأمانة، بغض النظر عن الكثير من المسؤولين الذين يعملون بصدق وأمانة كبيرة من دون تمييز أو محسوبيات أو فائدة شخصية.

القليل من الاهتمام والعناية

وأكدت شعبان أن كثير من المشكلات تحل بسرعة بقليل من الاهتمام والعناية والدمج ما بين عمل تلك المجالس وعمل المؤسسات اللاحكومية والجمعيات والهيئات، مع المراقبة والمتابعة بكيفية العمل.

فمجتمعنا المحلي متعاون بجميع فئاته يعرف قيمة العمل المجتمعي التشاركي، ويعرف القيمة المتحققة من ذلك ومردودها على تنمية المجتمع ونهضته. ولو تضافرت الجهود من قبل الطرفين لحققنا الكثير ووصلنا لحلول جذرية مجدية، فهناك الكثير من الأفكار والمقترحات والآليات التي من الممكن اللجوء إليها، والاستماع لمقدميها وتسهيل وتذليل العقبات والروتين لأخذ النتائج، وإعطاء هؤلاء المسؤولين فرصة زمنية لإثبات إمكاناتهم الفعلية وحصيلة إنجازاتهم المقدمة للشعب، مع عدم الإطالة ضمن المكان نفسه، وإقصاء من لا يثبت ذلك وتحت المحاسبة القانونية فهناك من هو جدير أكثر منه.

من جهتها تساءلت المحامية كندة حسن: لماذا يتم اختصار العمل ضمن البلديات والمجالس المحليات في عمليات وهدم المخالفات ومخالفة المحال والبسطات بينما عملها خدمي واسع وبقوة القانون الذي أوجد لها الأرضية المناسبة للاستثمار ضمن رأس المال المحلي؟ وكذلك التفاعل مع المجتمع المحلي في التخطيط والإشراك في التنفيذ.

وبيّنت حسن أنّ النجاح الحقيقي لعمل الوحدات الإدارية هو التشاركية الحقيقية مع المجتمع المحلي والأهالي، وكلما كانت هذه التشاركية فعّالة، كانت النتائج على الأرض مرضية، ولكن حتى الآن لا يبدو الرضا حقيقي لعمل الوحدات الإدارية إلّا ما قلّ منها، مبيّنة أنّ الضائقة الاقتصادية الحالية كشفت المزيد من عدم فعالية هذه الوحدات التي بقيت غائبة عن أزمات المجتمع الفعلية وخاصة خلال الفترة الأخيرة.

واقترحت حسن اعتماد نظام التقييم في نهاية كل عام و تكون مسؤولة عنه وزارة الإدارة المحلية، التي تجري نوعاً من المقارنة بين نسبة المشاريع الاستثمارية المحققة والإيرادات، وكذلك مدى رضا المجتمع المحلي عن إداراته المنتخبة من قبلهم.

تفعيل دور الشباب والإعلام المحلي

المهندس منتجب عبد العزيز سلوم أكدّ ضرورة التذكير بدور الإعلام المحلي سواء المسموع والمقروء والمشاهد عبر إفراد زوايا ومقالات خاصة بهذا الموضوع، ونقل الاجتماعات الدورية الخاصة بلجنة كل حي أو قرية أو مدينة، ومتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات والخدمات المطلوبة

وكذلك يجب تفعيل دور الشباب بإنشاء لجنه خاصة، ووسيطة في كل مكان لكي تقود الدفة بتوجيه الآليات والقرارات بشكل يخدم المجتمع بأفكار جديدة ودماء ناضجة باقتراحات وطلبات وتوصيات تخدم المجتمع.

وإنشاء شبكات تواصل اجتماعي خاصة بكل حي أو قرية أو مدينة ومتابعة ومعروفة من قبل الأهالي حتى يكون كلُ شي موضحاً ومبيناً بشكل إداري وتنفيذي، وتسهم في وصول الصورة كاملة لمعوقات العمل والاقتراحات من السكان أنفسهم لتتسم أعمال الجميع بالشفافية والوضوح والديناميكية اللازمة، لكي يسهم الجميع في مختلف الأعمال ومختلف الاقتراحات، ويتم التوصل للحل الأمثل الخاص بكل مشكلة أو إشادة أو فتح طريق أو شبكة تصريف أو شبكة تغذية مائية أو كهربائية.

وتشريع القوانين الخاصة بمحاسبة أعضاء المجالس وحتى من السكان، واطلاع الجميع على فحواها، وآلية تنفيذها وتطبيقها حتى يكون الجميع ضمن المسائلة القانونية.

شركة مستقلة

واقترح الباحث الاقتصادي الدكتور مجدي الجاموس أن يتحول جزء من إدارة المجالس المحلية إلى شركة مستقلة مسؤولة من قبل مدير ومعاون مدير، ومن لجنة موضوعة للاستثمار بالمشروعات الخاصة بعيداً عن صيغة الشراكات أو الاستثمارات غير المباشرة، بل مشروعات خاصة وقائمة بحد ذاتها على موجودات الإدارة المحلية باستثمارها بشكل خاص من قبل هذه الشركة التابعة لمجالس الإدارة المحلية سواء كانت متاجر غذائية أو ألبسة وغيرها تعود بالربح على مجالس الوحدات الإدارية.

وتعدّ هذه الشركة جزءاً من عمل الوحدة الإدارية، وليس بالضرورة أن يكون رئيس الوحدة الإدارية هو ذاته رئيس الشركة، حيث من الممكن تشكيل لجنة خاصة بكيفية الحصول على إيرادات لافتتاح محال تجارية تحت سلطة الإدارة المحلية وبأسعار تتلاءم مع القدرة المادية للمجتمع الموجودة فيه.

رغم منحها صلاحيات واسعة..خدمات المجالس المحلية خجولة ومخجلة

■ تشرين- طلال الكفيري

يبدو أن الصلاحيات الواسعة التي منحت للمجالس المحلية، عبر بوابة قانون الإدارة المحلية رقم ١٠٧ لعام ٢٠١١, ما زالت وبكل أسف تفتقد الترجمة الفعلية على أرض الواقع، ولعل هفوة أغلبية تلك المجالس هي عدم إشراك المجتمع المحلي في اتخاذ القرارات التي من شأنها خدمة القرى والبلدات التي تتبع لهذه الوحدة، رغم أن قانون الإدارة المحلية أكد على هذه النقطة.

وفي هذا الصدد أشار المحامي أسامة الهجري لـ«تشرين» إلى أنه على المجالس المحلية، وعند ممارسة مهامها أن تقوم بمشاركة المجتمع المحلي في عملية صنع القرار بدءاً من عملية تخطيط المشاريع وانتهاء بتنفيذها، لكون ذلك سيؤدي في النهاية إلى إصدار قرارات ناجحة تصب في المصلحة العامة، ولفت الهجري إلى أن التشاركية أمر لا بدّ منه و نتيجة للظروف الصعبة والإمكانات المتواضعة للوحدات الإدارية، برز في الآونة الأخيرة دور كبير وفاعل للمجتمع المحلي، الذي كانت له مساهمات واسعة على ساحة محافظة السويداء بالمشاركة في تنفيذ بعض المشروعات، وخير مثال على ذلك إنارة الشوارع كما حصل في أغلبية قرى وبلدات المحافظة، علما أنها من صلاحية المجالس المحلية.

ورغم أن موازنة الوحدات الإدارية مستقلة طبعاً وفق القانون المذكور أعلاه، إلّا أنها ما زالت غير قادرة على تنفيذ مشاريعها، لكون ذلك يحتاج إلى تأمين السيولة المالية اللازمة من وزارة الإدارة المحلية، فالكثير من المشروعات الإنمائية التي بدئ العمل على مستوى الوحدات الإدارية كمعصرة العنب في سهوة بلاطة والجاروشة في داما ما زال العمل بهما متوقفاً لعدم توافر السيولة المالية لإكمال الأعمال بهما.

بينما أوضح زهير السعدي رئيس مجلس مدينة صلخد سابقاً أن التعاون ما بين الوحدات الإدارية والمجتمع المحلي قائم، إلّا أن تنفيذ أي مشروع منوط بتوافر الاعتمادات المالية اللازمة، والحقيقة هناك مبادرات كثيرة قام بها المجتمع الأهلي بدعم من المغتربين، وقد أثمرت على أرض الواقع، ومع ذلك يبقى المجلس متفرداً بصلاحيته بإدارة إنفاق الإيرادات الواردة للمجلس وفق رؤيته التنموية، علما أنه من المفترض رؤيتها بعين المجتمع الأهلي أيضاً لضمان نجاح أي عمل يراد تنفيذه على نطاق عمل الوحدة، وتبقى الوحدات الإدارية هي الأكثر دراية بتقدير احتياجات البلدة أو القرية التي تتبع لها، وعلى رئيس المجلس تنفيذها بما يتوافق مع مصلحة المواطن، وحالياً نرى أن الواقع الخدمي لأغلبية قرى وبلدات المحافظة ليست كما يرام، من جراء ضعف الإمكانات المادية، فعشرات الكيلو مترات من الطرق لم يجرَ عليها أي أعمال صيانة أو تأهيل منذ سنين عدة، وهنا يبرز الدور الإيجابي للمجتمع الأهلي من خلال مساهمته في تنفيذ الأعمال التي يتم معظمها طواعياً.

> نوفل: رئيس الوحدة الإدارية هو من يحدد بوصلة عمل وحدته

وبدوره أشار المحامي شادي نوفل إلى أن تفعيل الدور التعاوني ما بين الوحدة الإدارية والمجتمع الأهلي، يرجع إلى شخص رئيس الوحدة الإدارية ومدى تقبله من المجتمع المحلي اجتماعياً، فكلما كان قريباً من الأهالي مستمعاً لمطالبهم ساعياً لحلها، سيحظى من دون شك بمساندة الأهالي في كل ما يتعلق بعمل الوحدة الإدارية، إذاً رئيس الوحدة الإدارية هو من يحدد بوصلة عمل وحدته، ومن خلالها يستطيع إحداث تعاون وثيق مع مجتمعه، أو إحداث فجوة ما بين المجلس وبين المجتمع المحلي البلدية وهذا يعود لنشاطه ومدى تجاوبه مع المواطنين سلباً أم إيجاباً، ولفت نوفل إلى أنه نصت المادة ١٢٠ من قانون الإدارة المحلية، على ضرورة تفعيل الرقابة الشعبية على عمل المجالس المحلية بهدف إبقاء الأهالي على اطلاع دائم على ما تم تنفيذه من برامج وقرارات بحيث لا يقتصر النقاش على العرض وتلقي الشكاوى، وإنما المناقشة والاطلاع على وجهات النظر المختلفة، وبالتالي تتوسع دائرة صنع القرارات بالمجالس المحلية.

تفرد رؤساء المجالس بالقرارات ورسم خريطة الأولويات أنتج جفاءً وقلة ثقة مع المجتمع الأهلي

■ تشرين- وليد الزعبي - عمار الصبح:

لا تزال المراوحة في المكان توصف إلى حد كبير حال الخدمات على اختلافها في مختلف أرجاء محافظة درعا، فأعمال النهوض بها وخاصة لجهة النظافة والطرقات والصرف الصحي والإنارة ما زالت خجولة ولا ترقى إلى مستوى الطموح، ما يسبب معاناة لدى السكان، والمسوغات فقر البلديات بالكادر والآليات والاعتمادات.

وأمام هذا الواقع يتبادر السؤال: أليس من إجراءات يمكن اتخاذها من خلال تفعيل دور وأداء مجالس الوحدات الإدارية بالتشبيك مع المجتمع المحلي للتخلص من حالة الركود السائدة، وخاصة أن قانون الإدارة المحلية خول الوحدات الإدارية بصلاحيات واسعة لإدارة شؤونها الذاتية؟.

توصيف الواقع

بهذا الإطار أوضح الدكتور المهندس أحمد السويدان عضو مجلس الشعب عن محافظة درعا، أن دور المجالس المحلية تراجع كثيراً خلال سنوات الحرب على سورية، حتى إن إمكاناته لم تعد بالمستوى المطلوب إن لجهة الكوادر والموارد والآليات، وهذا ما انعكس على تدني الخدمات على تنوعها من نظافة وطرقات وصرف الصحي وإنارة وغيرها.

وأشار إلى أنه يلاحظ في بعض المدن والبلدات تفرد رئيس مجلس الوحدة الإدارية بالقرارات وتحديد أولويات المشروعات وأماكن تنفيذها من دون مشاركة فاعلة من مجلس الوحدة الإدارية، وهذا ما خلف جفاءً مع المجتمع المحلي، بدليل محدودية دور هذا المجتمع على صعيد المساهمة بتمويل تنفيذ أي من المشروعات الخدمية في عدد من المدن والبلدات.

السويدان أوضح أن العكس كان يحدث في مدن وقرى وبلدات أخرى، من خلال التفاعل الإيجابي الكبير ما بين رئيس المجلس وأعضائه من جهة، وما بين المجلس والمجتمع الأهلي من جهة أخرى، والذي أنتج ما سمي (الفزعات) التي تم من خلالها جمع تبرعات بمئات الملايين في عدد من المدن والبلدات، وجرى توظيفها في تأهيل بعض المدارس أو حفر وتجهيز آبار مياه الشرب وتغذيتها من منظومات الطاقة الشمسية، وكذلك تغذية بعض المراكز الصحية والمراكز الهاتفية وإنارة الطرقات بالطاقة البديلة، وتقديم بعض المحولات الكهربائية وغيرها.

واقترح السويدان أن تقوم المحافظة بالدعوة إلى اجتماعات دورية تجمع المجالس المحلية مع وجهاء المجتمع الأهلي في مقرّ المحافظة، والعمل باتجاه تحفيز العمل التشاركي ومساهمة المجتمع الأهلي بتبرعات مالية، على مستوى جميع الوحدات الإدارية للنهوض بواقع الخدمات في نطاق عملها، والنظر بإمكانية توظيف بعض تلك التبرعات بإنشاء مشروعات تنموية تناسب طبيعة كل وحدة إدارية، وأن تتم إدارتها من لجان مشكلة من مجلس الوحدة المحلية والمجتمع المحلي، فهذه المشاريع إضافة إلى توفيرها العديد من فرص العمل، ستحقق إيرادات يمكن من خلالها تطوير تلك المشروعات والتوسعة بها أو إحداث غيرها إلى جانب تحسين الخدمات.

التشاركية هي الحل

ومن جهته تطرق المهندس عدنان أبو نقطة عضو مجلس محافظة درعا إلى أن عمل الوحدات الإدارية لا يستقيم إلّا بالتشاركية مع المجتمع المحلي وخاصةً ضمن الظروف الراهنة، ومن هذا المنطلق ينبغي العمل باتجاه تفعيل دور لجان الأحياء والمخاتير، وكذلك دور أعضاء المكتب التنفيذي في الوحدات الإدارية كل حسب اختصاصه، وكذلك أعضاء مجالسها المحلية للمساهمة في مساعدة موظفي الوحدات الإدارية في عملية تحصيل رسوم الخدمات من المحلات والمعامل والحرف والعيادات وكل الفعاليات الاقتصادية، وخاصة ضمن الظروف الحالية، مع أهمية توجيه الوحدات الإدارية لتنفيذ استثمارات كالمخابز ومحطات الوقود وأسواق الهال ووحدات خزن وتبريد الخضار والفواكه وغيرها، حيث تعود بريعيتها إلى تلك الوحدات ما ينعكس إيجاباً على تأمين الخدمات المناسبة للمواطنين والنهوض بها.

ولفت إلى أهمية تحفيز دور المجتمع المحلي في إقناع المواطنين بترخيص الأبنية ما يدعم موارد الوحدات الإدارية ويضمن السلامة الإنشائية لها، والتوعية لجهة الحفاظ على الأملاك العامة وعدم التعدي عليها لأنها وجدت بالأساس لخدمة المجتمع، مع ضرورة تنشيط العمل الشعبي لما له من دور في تنفيذ بعض المشاريع الخدمية كالطرق والصرف الصحي وغيرها.

التحفيز المطلوب

عضو المجلس البلدي السابق محمد الشحمة يرى أن قانون الإدارة المحلية هو قانون عصري يفتح المجال واسعاً أمام المجالس المحلية لتأخذ دورها كاملاً من حيث التخطيط والتنفيذ وتنمية الموارد المادية والبشرية للنهوض بالمجتمع من كل النواحي (اجتماعياً واقتصادياً وعمرانياً)، لكن كل ذلك يتطلب حسب قوله وجود الكفاءة في هذه المجالس، لافتاً إلى أن الكفاءة هنا لا تقتصر فقط على المعرفة بالقوانين وحسن تطبيقها، بل بقدرة أعضاء هذه المجالس على تشجيع المجتمع المحلي على المشاركة في الخطط والبرامج ليكون داعماً لها، وأيضاً في موضوع الرقابة على الأسواق والأفران ومحطات الوقود وهناك نماذج جرى تقديمها في كثير من قرى وبلدات المحافظة في هذا الجانب كانت أنموذجاً يحتذى، وخير مثال على ذلك مبادرة المجتمع المحلي في عدد من البلدات والمدن مؤخراً للمؤازرة في حسن سير امتحانات الثانوية العامة والتواجد اليومي أمام المراكز الامتحانية لمنع حدوث أي مشكلة تعكر صفو الامتحانات، وهذا كله يحسب لصالح المجالس المحلية، فالمجتمع الأهلي يشارك ويدعم عندما يكون مقتنعاً بجدوى هذه المشاركة، وهنا يأتي دور أعضاء المجالس في التشجيع والتحفيز ليأخذ المجتمع المحلي دوره.

ولفت إلى أن أكثر ما يسيء لعمل المجالس المحلية هو ابتعاد أعضائه عن المجتمع الأهلي وجلوسهم خلف المكاتب بعيداً عن العمل الميداني بمعنى عدم إشراك المجتمع المحيط في الخطط والبرامج المقررة، فضلاً عمّا يحدث أحياناً من انفراد رئيس الوحدة الإدارية بالقرار بعيداً عن الأعضاء الآخرين وهذا أيضاً يشكل نقطة ضعف للمجلس ينعكس على أدائه ويخلق حالة من عدم الانسجام بين الأعضاء.

ولجهة المبادرات التي جرى إطلاقها في الفترات الماضية من قبل المجتمع الأهلي في الكثير من قرى ومدن المحافظة لدعم العمل الخدمي أو ما اطلق عليه ؟الفزعات؟، أشار الشحمة إلى أن هذه المبادرات قدمت صورة إيجابية وراقية للعمل المجتمعي الذي أسهم ومن خلال ما تم جمعه من تبرعات في تحسين الواقع الخدمي، كإنارة الشوارع وحفر الآبار وتزويدها بالطاقة الشمسية البديلة عن الكهرباء، وتحسين واقع النظافة بإصلاح الآليات أو تأمين المحروقات لعملها، وفي غيرها من المشاريع التي تعود بالنفع العام على المجتمع، مؤكداً ضرورة أن تكون هذه المبادرات متواصلة كلما اقتضت الحاجة وتعميم هذه التجربة لتشمل بلدات وقرى أخرى.

واختتم عضو المجلس السابق حديثه بالتأكيد على فكرة يراها جوهرية وهي عدم تحميل المجتمع الأهلي للمجالس المحلية فوق طاقتها فهذه الأخيرة لا تمتلك عصا سحرية حسب وصفه، فضلاً عما قد تعانيه من ضعف في الموارد لا تستطيع معها تنفيذ كل المطلوب منها.

> **فعاليات شعبية: التواصل الدائم مع المجتمع المحلي وتحفيزه على إنتاج المبادرات**

> **تفعيل دور لجان الأحياء والمخاتير لتكون شريكاً في الرقابة وفي التنمية أيضاً**

المجالس المحلية تنفصل عن المجتمع الأهلي في اللاذقية.. غياب التشاركية وضبابية آلية التشبيك بين القانون والتطبيق

■ تشرين- صفاء اسماعيل- سراب علي:

لا تزال العلاقة بين المجالس المحلية والمجتمع الأهلي تفتقد للتشاركية الحقيقية والمصارحة، وغياب التناغم بين القانون والواقع، لتخسر هذه العلاقة بريقها والهدف المأمول منها بما يرتقي بالواقع المعيشي والخدمي في محافظة اللاذقية، التي تنوء بثقل قائمة طويلة من المعاناة أولها مياه الشرب، والكهرباء، وليس آخرها فوضى الأسعار وسوء حال الطرقات ومعاناة النقل وغيرها من المشاكل المستعصية على الحل في ظل تعاقب المجالس الإدارية التي لم تستطع التصدي لمسؤولياتها و"إخراج الزير من البير".

وعليه، لا تزال آلية التشبيك بين مجالس الإدارة المحلية والمجتمع الأهلي غير واضحة، وتفتقر للتخطيط الدقيق والتعاون البنّاء الذي في حال تم تطبيقه، سيسهم في إيجاد الحلول لأغلب المشاكل والخدمات التي يعانيها المواطن في اللاذقية

لكن كما يبدو، حسبما يرشح عن واقع الحال الذي يراوح مكانه من تكرار الخيبة الشعبية، سيبقى حال المواطن يعاني ويطالب وينتظر، فيما الحجة الجاهزة عند أعضاء المجالس هي ضعف الإمكانات المادية المتاحة؛ ما يفتح الباب على مصراعيه أمام السؤال عن دور الوحدات الإدارية القادرة على التخطيط والتنفيذ وتنمية الموارد البشرية والمادية، للنهوض بالمجتمع اجتماعياً و اقتصادياً و عمرانياً؟!.

مجالس من دون فعالية.. وانفصال غير متعمد

بيّن عميد كلية الحقوق في جامعة تشرين الدكتور بسام أحمد في حديث لـ"تشرين؟ أنّ المجالس المحلية (مجلس المحافظة، مجلس المدينة، البلدة، البلدية) هي المجالس الشعبية التي تجسد الديمقراطية الشعبية، أي حكم الشعب نفسه بنفسه، وفكرة المجالس المحلية هي أن توجد هيئات محلية منتخبة تقوم بإدارة المصالح المحلية ورعايتها من باب أنّ "أهل مكة أدرى بشعابها؟ لتجسيد إرادة الشعب ومصالحه.

وحسب أحمد، يجب على أعضاء المجالس المحلية تحقيق مصالح القاعدة الشعبية التي انتخبتهم بما يتمتعون به من سلطات إدارية محلية.

وعن علاقة المجالس المحلية بالمجتمع الأهلي، شدّد أحمد على ضرورة الرقابة الشعبية، فالمواطن الذي انتخب أعضاء المجالس يتوجب عليه مراقبتهم، بموجب قانون الإدارة المحلية، وعليه يجب على الأعضاء المنتخبين إقامة ندوات في أماكن عامة لشرح ما يقومون به خدمة للمصالح الشعبية، فالوصول إلى الإدارة المحلية مسؤولية وليس امتيازاً، إذ تم انتخابهم للقيام بأعمال إدارية لتلبية حاجات القاعدة الشعبية وتحسين الواقع المعيشي والخدمي.

ودلل أحمد بأنه إذا قُطع طريق في مدينة اللاذقية نتيجة سقوط شجرة بفعل عاصفة، ليس الوزير هو المعني بحل المشكلة، وإنما مجلس مدينة اللاذقية باعتباره الجهة المعنية والمنتخبة والأقرب إلى الواقع، بالإضافة لقضايا الصرف الصحي، المياه، الكهرباء، التعليم، المدارس، فمهام المجالس المحلية إدارية بعيداً عن الأمور التشريعية والسياسية لأن ليس لهم علاقة بها.

وإذ أكد أحمد وجود انفصال أكيد بين المجالس المحلية والأهالي، فإنه عزا الانفصال إلى خلل تفعيل قانون الإدارة المحلية وقربه من الناس، وعلى الأعضاء المنتخبين إدراك أن وصولهم للمجالس المحلية مسؤولية، في ظل مواجهة ضعف الإمكانات لتجسيد المصالح الشعبية، ومن هنا يأتي ضعف التواصل مع الأهالي.

ويرى أحمد أن الإدارة المحلية تعاني أزمات كثيرة، مالية وحتى إدارية، وعدم إحاطة الأعضاء المنتخبين بمهامهم، وضعف التنسيق بينهم وبين الحكومة المركزية، مشيراً إلى حاجة المجالس للدعم المالي من الحكومة للارتقاء بالواقع الخدمي.

كما أشار أحمد إلى أن قانون الإدارة المحلية القديم، قبل التعديل، كان ينص على انتخاب ثلثي أعضاء المجالس المحلية، وتعيين الثلث بناء على الكفاءات، ويعد أفضل من القانون الجديد الذي ينص على انتخاب جميع الأعضاء، مستنداً في رأيه إلى أننا لم نصل بعد إلى درجة الوعي لإيصال الأفضل والأكفأ إلى المجالس المحلية، مدللاً أنه إذا تم انتخاب مجلس فيه ٢٠ عضواً وليس بينهم مهندس، في الوقت الذي نحتاج فيه إلى مهندس ينفذ صرفاً صحياً، أو حديقة، أو شارعاً.

واستند أحمد إلى تجارب غربية، حيث يتم اختيار عمدة أي بلدة، كل عام، بناء على الشخص الأكثر كفاءة والذي استطاع أن يقدم العمل الأفضل خلال العام، للارتقاء بواقع بلدته وتحسين الخدمات فيها ومظهرها الحضاري.

المطلوب، حسب أحمد، تعزيز فرص تواصل الأهالي مع المجالس المحلية من خلال طرق عدة، دلل عليها بأن يكون المخاتير صلة الوصل بين الطرفين، حيث يقوم الأهالي بإعلام المختار بهمومهم ومشاكلهم وحاجاتهم لينقلها بدوره إلى مجلس البلدة، ومتابعتها، حيث يكون لكل وحدة إدارية مكاتب يتم تسجيل الشكاوى فيها مع تعيين تاريخ ورقم لها، على أن يتم تحديد زمن محدد لمعالجة الشكوى والالتزام بذلك.

و يجب ألّا يكون المختار صلة وصل لنقل الشكاوى ومتابعتها فقط، بل يجب أن يحترم قراره، حيث يتم إخباره بوقت محدد لمعالجة مشكلة معينة، ويتم الالتزام بها في الوقت المحدد، مبيّناً أن هذه هي الوسيلة المثلى ليكتسب أعضاء المجالس المحلية المصداقية، إذ يجب أن يكون هناك ولاء وتعاون وحس بالمسؤولية.

وأكد أحمد أن أعضاء المجالس المحلية لا يرغبون في الانفصال عن المجتمع الأهلي، ولا التنكر للذين انتخبوهم، وإنما هناك خلل في طرق التواصل وتلبية الحاجات، فكيف لهم تحقيق مطالب الشعب واحتياجاته في ظل نقص مادي وإداري، وقد يكون هناك تناقض مع الحكومة المركزية فمثلاً رئيس مجلس مدينة يريد تعبيد طريق والوزير لا يريد.

وشدد أحمد على تفعيل دور الإعلام في ممارسة الرقابة على عمل المجالس المحلية، وأضاف: صحيح أنّ كل حلقة من حلقات المجالس المحلية بدءاً من البلدية إلى البلدية ومجلس المدينة وانتهاء بمجلس المحافظة تقوم بواجباتها حسب الإمكانات، لكن لا توجد فعالية، ولا ثقة من قبل المواطن، فالمجالس لم تحدث تغييراً في واقع المشاكل الأساسية كالمياه والكهرباء وغيرهما.

تنظير يحتاج إلى مبادرات حقيقية

كفى كنعان ناشطة في العمل الاجتماعي، وعضو سابق في مجلس محافظة اللاذقية، أكدت في حديث لـ"تشرين؟ أن التشاركية بين المجتمع و المجالس المحلية موجودة ومتاحة للطرفين، لكن تنقصها المبادرات الحقيقية والخطط القابلة للتنفيذ والعمل بروح الفريق الواحد لأجل هدف واحد وهو خدمة المجتمع، لكن ما يحصل على أرض الواقع هو عمل فردي، حيث كل جهة حكومية تعمل بمفردها من دون التشبيك والتشارك الفعلي مع بقية الجهات الحكومية ومع المجتمع الأهلي.

وترى كنعان أن التشاركية تتطلب الجهد الكبير والعمل الفعلي على أرض الواقع والترجمة الحقيقية لمتطلبات، والخدمات التي تفيد المجتمع وليس الكلام والتنظير، وأضافت: يفترض على عضو مجلس المحافظة أن يكون على تماس مباشر مع المواطن، وأن ينقل الواقع بإيجابياته وسلبياته، وأن يكون التواصل حقيقياً وليس فقط من وراء المكاتب والاتصالات، التي لا تجدي نفعاً في كثير من الأحيان.

وأشارت كنعان إلى حال ذوي الشهداء عند تكريمهم في أي مناسبة، حيث يقتصر الترتيب لتكريمهم عن طريق مكتب الشهداء الخاص بهم في المحافظة، ونلاحظ غياب التنسيق مع بقية الجهات المحلية والمجتمع الأهلي الذي له دور مهم سواء لناحية اقتراح إمكانية استفادة أكبر عدد من ذوي الشهداء ولأكثر من مرة، ومعرفة ماذا يحتاجون ؟وما مطالبهم؟ و يدرك المجتمع المحلي بأشخاصه و فئاته أن تكريمهم لا يكون بالاحتفال بهم بل بالوقوف على احتياجاتهم و دعمهم عن طريق إيصال المساعدات لهم شهرياً إلى منازلهم، و ليس المجيء لهم إلى القاعات و المدرجات وتكبيدهم عناءً فوق عنائهم و مشقتهم.

المشاركة في القرار

أكدّ عضو المكتب التنفيذي لقطاع البلديات والخدمات في محافظة اللاذقية المهندس سامر خاسكيه لـ"تشرين؟ أنه من الضروري مشاركة المجتمع المحلي بكل أعمال وحدات الإدارة المحلية حتى باتخاذ القرار، وهذا ما تؤكد عليه وزارة الإدارة المحلية، مشيراً إلى أهمية دور اللجان المحلية في أي عمل، خاصة في ظل الظروف الراهنة.

ودلل خاسكيه، أنه عند اندلاع الحرائق في بعض المناطق، في الأحوال العادية ولتلافي حدوث هذه الحرائق لا يتوقف الأمر على دور المخافر الحراجية، بل يجب أن تكون هناك لجان من القرى تقوم بمناوبات دورية مستمرة في مثل هذه الأشهر من السنة، وإبلاغ المخافر الحراجية و التعاون مع الوحدات الإدارية.

ضعف الإمكانات المادية

من جهته، أكد رئيس بلدية كسب واسكن جباريان في حديثه لـ"تشرين ؟ أن التشاركية موجودة ولكن لا نراها لضعف الإمكانات المادية لدى مجالس الإدارة المحلية والمجتمع الأهلي، ولو كان الوضع المادي للمواطن أفضل لقدم الكثير من المبادرات التي تخدم مجتمعه ومنطقته، حيث كان من الممكن تقديم طاقة بديلة للشوارع في مناطق الاصطياف والسياحة، وفي القرى هذا موجود و لكن بشكل ضعيف، لأن إمكانات المواطنين قليلة، وكذلك إمكانات الوحدات الإدارية.

وحسب جباريان، يتشارك المجتمع المحلي في كسب لتقديم أفضل الخدمات ضمن إمكاناته، ولكن التشاركية قد تقتصر على مجال من دون آخر وليس في كل المجالات والسبب، كما يؤكد، هو ضعف الإمكانات المادية.

رخّصت مشروعاً لصناعة الأدوية البيطرية ٨٨٩ مليار ليرة حجم الاستثمار في مدينة عدرا الصناعية وإيراداتها ٩٢,٨١٢ ملياراً

■ تشرين - حسام قرباش

بلغ حجم الاستثمارات في مدينة عدرا الصناعية حتى ٦/٣٠ من عام ٢٠٢٣ حوالي ٨٨٨,٨٩ مليار ليرة، ما يشير إلى واقع استثماري متصاعد في المدينة، وفق ما أوضحه مدير عام مدينة عدرا الصناعية فارس فارس لـ"تشرين"، مؤكدا استقطاب المدينة كل الصناعيين العاملين ضمن أراضي القطر خارج حدود المدينة الصناعية، متوقعا زيادة الطلب على المقاسم الصناعية بعد استكمال تنفيذ خدمات البنى التحتية وأنه من المتوقع مستقبلا جذب الاستثمارات الخارجية للمدينة سواء عربية أم أجنبية.

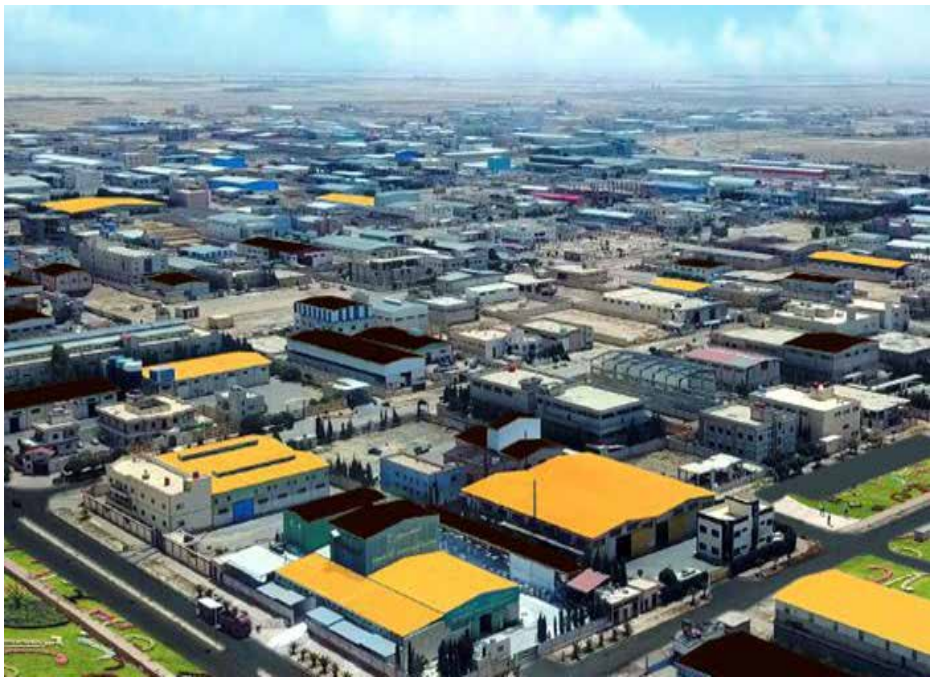

أرقام ومؤشرات

يشير واقع الاستثمار في المدينة الصناعية بعدرا حتى منتصف العام الجاري إلى تحسن ملحوظ عن السابق، إذ بلغت الإيرادات التراكمية ٩٣,٨١٢ مليار ليرة حتى تاريخه بالتوازي مع حجم الإنفاق الجاري على البنى التحتية والاستملاك بمبلغ إجمالي ٦٤,٥٨ مليار ليرة .

وأشار إلى أن عدد المنشآت العاملة في المدينة ١١٥٩ منشأة وعدد العاملين فيها ٧١٤٤٠ عاملاً، مضيفاً: باستكمال المباشرة ببناء المعامل التي أصبح عددها ٢٣٦٤ معملاً في الوقت الذي جرى فيه منح عدد من رخص البناء قاربت ٣٩١٠ رخص.

آخر الاستثمارات

شهدت مدينة عدرا الصناعية إطلاق مشروع توليد ١٠ ميغاواط من أصل ١٠٠ ميغاواط من الطاقة البديلة كمرحلة أولى وكذلك الترخيص لمشروع آخر لتوليد ١٠ ميغاواطات عبر الطاقة الشمسية وفق أحكام قانون الاستثمار ١٨ لعام ٢٠٢١، إضافة إلى ترخيص مشروع لصناعة الأدوية البيطرية، كما أوضح أيضاً أنه تم تخصيص ٣٧ مقسماً صناعياً منذ بداية ٢٠٢٣ بمساحة ٥,٦٢ هكتارات، إضافة لتخصيص مقسمين لتوليد الكهرباء من الطاقات المتجددة بمساحة تصل لحوالي ١١,١٨ هكتاراً، ويعد هذا مؤشراً إيجابياً لزيادة وتيرة الإقبال على الاستثمار بالمدينة، حيث وصل عدد المقاسم المسلَّمة إلى ٥٢٥٣ مقسماً بمساحة إجمالية بلغت ١٣٦٢,٩١ هكتاراً وزيادة مطردة في عدد المقاسم المخصصة مع الطاقة البديلة بواقع ٥٤٦٠ مقسماً موزعاً على مساحة تساوي ١٦٠٦,٧٦ هكتارات.

مشروعات متعددة:

تتابع إدارة المدينة الصناعية في عدرا خطة عملها لمشروعات تنفيذ البنى التحتية من طرق ومياه وصرف صحي وصلت نسبة تنفيذها إلى ٥٠٪، كما كشف فارس عن إنجاز مشروع تنفيذ وحدتين سكنيتين ضمن المدينة ومشروع تنفيذ مراكز تحويل خاصة لآبار المياه داخل المدينة وخارجها ومتابعة مشروع تنفيذ خزانات تجميع وتركيب مضخات ولوحات تحكم لتشغيلها.

ومن أجل تأمين احتياجات المدينة من المياه، نوَّه إلى أنه جرى اليوم بدء تشغيل وتجريب الضخ من آبار تل الصوان بغزارة ١٠-١٢ ألف متر مكعب يومياً كمرحلة أولى إلى محطة ضخ المياه في تل كردي ومنها للمدينة الصناعية بعدرا، واعداً بفترة قريبة بوضع المرحلة الثانية من آبار الموقع الخاص في الاستثمار بغزارة ٨ آلاف متر مكعب يومياً، مضيفاً: بإنجاز مشروع إعادة تأهيل محطة (الدريناج) وعودتها للخدمة ومشروع تنفيذ عبَّارة تحت الطريق متممة لمسار القناة الترابية المؤدية لبحيرة العتيبة، فإن العمل جارٍ على مشروع السلامة المرورية للشوارع الرئيسية ومداخل الطرق ضمن المدينة.

هل يُعاد سيناريو العام الماضي بفتح باب تصدير المنتج من البصل وبالتالي شلّ معمل سلمية؟

■ تشرين – محمد فرحة

لم نجافِ الحقيقة والواقع عندما نقول إن المشهد الرئيس لقطاعنا الزراعي والصناعي هو حالة من التخبط وسوء التخطيط، بدليل ما تم العام الماضي وهو ما إن بدأ معمل البصل في سلمية باستلام العقود المبرمة بينه وبين مزارعي البصل حتى صدر قرار بفتح باب تصدير المادة، فتوقف المزارعون عن التسويق وأفرغ السوق من المادة، ووصل سعر الكيلو إلى الـ١٥ ألف ليرة..

ثم عدنا واستوردناه، تلك كانت حكاية العام الماضي، أما هذا العام فقد صرّح مدير معمل بصل سلمية لـ؟تشرين؟ أن العقود التي تم إبرامها هذا العام بسيطة جداً ، وقد التقينا المزارعين في منطقة الغاب وفوَّض المزارعون هيئة زراعة الغاب بدراسة التكلفة، ليصار إلى استلام وشراء المحصول.

وتابع الحموي قائلاً: سنعطي ٣٠ بالمئة على سعر التكلفة أيضاً، زد على ذلك العبوات وسيارات النقل، بأجور زهيدة لا تتعدى ثمن المحروقات، ونحن جاهزون لاستلام أي كمية كانت إن رغب المزارعون، ولم يخفِ الخشية أن يتكرر سيناريو العام الماضي وهو ما إن نبدأ باستلام المحصول حتى يصدر قرار بفتح باب تصدير البصل، ولاسيما أن مساحات كبيرة قد زرعت بالمحصول، وبالتالي يتوقف المزارعون عن تسليمنا أي بصلة ..

موضحاً أنه تم العام الماضي استلام ٥٠ طناً فقط، آملين أن يكون هذا العام أفضل من سابقه لجهة استلام واستجرار البصل، وألّا يحدث كما حدث العام الماضي.

«زريف الطول» وليد عبد الرحيم على وقع «الدلعونا» و«الميجنا» و«جفرا» الثورة التي لا تموت

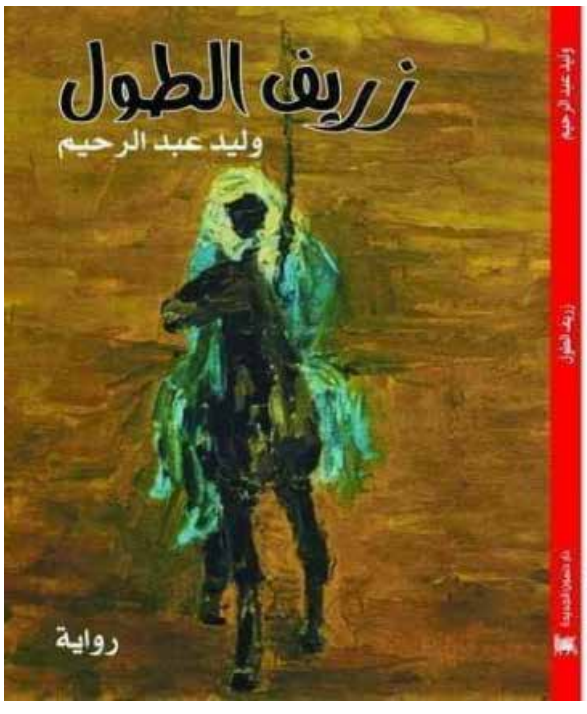

زريف الطول - وليس ظريف - كما يحب كاتب الرواية، شخصية فدائي فلسطيني على الأغلب بدأ نضاله منذ بداية الاحتلال البريطاني لجنوب سوريا- فلسطين، وقاوم العصابات الإرهابية الصهيونية. وقيل بأنه شارك مع عز الدين القسام والثورات المتعاقبة حتى وقوع كارثة النكبة عام ١٩٤٨.

تنسج الذاكرة الفلسطينية بطولات وفضائل شتى حول شخصيته، حتى صار زريف الطول أشبه بشخصية أسطورية، فتم تأليف الأغاني له، وصار لازمة لنمط من الغناء الثوري والعاطفي،أصبح نمط "يا زريف الطول" شبيها بالدلعونا والميجنا وجفرا.

لا أحد صرح بأنه يعرف زريف الطول لكن الشعب الفلسطيني يعرفه جيدا حتى صار جزءا من الذاكرة الجماعية.

هذه الرواية بدورها توظف الشخصية وتضيف الكثير مما هو جديد.

الناشرة

يا زريف الطول ياسيد الرجال
يا فدائي حيفا، ويا قمر الأبطال
لازم بكرا يزول هذا الاحتلال
وصبايا فلسطين تغني الميجانا

«زريف الطول» رواية للكاتب والروائي الفلسطيني وليد عبد الرحيم، صادرة عن دار دلمون الجديدة للنشر والتوزيع بدمشق.. لحظات تاريخية عظيمة اختلطت فيها الأسطورة والحقيقة، الوقائع والخرافات، النزوات والقداسة، الحب والغدر، الرجولة وعشق الأوطان، الخيال المجنح على ظهر الخيل وأجنحة النوارس.

تدور أحداث الرواية حول شخصية شعبية تناقلت أخبارها الأجيال، وارتبط حضورها بالغناء والمجوز الفلسطيني والميجانا، شخصية اتصفت بالضخامة والطول، فباتت ملازمة لها، وقد ساهمت هذه السيمات الجينية الخارجة عن المألوف في تمييز (زريف الطول)، وجعله شخصية مألوفة لدى الجميع، وما رافقها من أخبار البطولة والرجولة في محاربة الإنكليز في طور حضورها الأول بعد توزيع تركة الرجل العثماني المريض وعصابات الصهيونية والهاغانا التي دخلت بكل خسة لترهب العباد، وتستولي على الحجر والبشر.

(زريف الطول) بدأت معه أحداث الرواية بنقل حلة الطعام إلى أولئك المهاجرين من بطش الظلم الواقع عليهم في أوروبا تكسوهم هامات الجرب والقمل، ويتم تعقيمهم قبل نقلهم إلى أماكن آمنة.. وقد انطلت خدعة الإنكليز بداية على الشعب الفلسطيني المضياف، وراح يتعاطف معهم، ويقدم لهم الطعام والحاجات، ويرحب بهم بكامل الطيبة والإنسانية.

يعيش (زريف الطول) أولى مغامراته العاطفية الأولى مع (إستر) تلك المرأة الإنكليزية اليهودية التي سلبته عفته على حين عشق ليكتشف لاحقاً أنها من قادة العصابات اليهودية القادمة من أوروبا.. و(إستر) هي الشخصية التي أوقعت (زريف الطول) في براثن الرذيلة، يتطور برفقتها السرد الروائي، وتنكشف الأحداث عن انخداعها مع صديق عراقي يهودي بما لفقوه لهم، فهم لم يأتوا ليقتلوا الناس، ويسرقوا أرزاقهم، وقد أنقذت أستر زريف الطول أكثر من مرة من القتل، وقد حزمت حقائبها و(يعقوب اليهودي) راغبة في الرحيل، لكن القتل والتصفية كانت من نصيبهما في إحدى القرى الجبلية، وقد أثبتت حسن نيتها تجاه (زريف الطول) فسرّت له عن نيتها بالرحيل ومستودع السلاح في غرفة المراقبة على الشاطئ، ذلك المكان الذي جمعهما ذات غواية، وقد كان (زريف الطول) آخر من ودعت عيناها قبل أن ترحل إلى خالقها.

أما شخصية (فضة) والدة زريف الطول فهي شخصية عصيّة، لها وزنها في السرد الروائي، فكانت رمزاً للأم الفلسطينية التي تدعو لابنها بالنصر دائماً، وتشدّ على يده للمضي في وجه عدو الأرض والعرض.

الرواية حملت بين طياتها بعداً زمانياً ومكانياً لحقبة تاريخية امتدت من قبل وعد بلفور إلى زمن النكبة عام ثمانية وأربعين، ومرت بحقبة الوقوف في وجه الإنكليز ودخول (عزالدين القسام) إلى القدس، والذي تعرف عليه (زريف الطول) ابن حيفا العملاق وربطتهما علاقة خاصة.

مالت الرواية في كثير من أحداثها إلى الخيال الشعبي، فالوصف الأولي لشخصية (زريف الطول) تعطي الأحداث بعداً أسطورياً، أضف لعلاقته بـ(الأشهب) ذلك الحصان الذي يشق السماء شقاً وكأنه شهاب، وكذلك طيور النورس التي تغيّر مسيرها لتلحق بزريف الطول لوضعه في عالم غير مألوف تلفه القداسة والغرابة، وهذا ما حدث في جبل «عيبال»..

وكان الحوار حاضراً بتلك اللهجة الفلسطينية المحببة، سواء بين زريف الطول وأمه، أو بين زريف الطول وصديقه موسى الفلسطيني ابن الحاخام أبو موسى المقاوم، وذلك عندما التقاه على أطراف القدس لحظة قطع تذكرة العودة إلى حيفا.

توقف السائق منادياً: هيه زريف... ولا زريف

يا إلهي إنه موسى ابن الحاخام، صديقه وجاره منذ الطفولة.

أهلا موسى، صرت سائق تكسي.. هاي آخرتك.

زريف: ولك شو بتعمل هون يا سايب؟

موسى: بشتغل مش مثلك عواطلي.. لوين رايح؟

زريف: ع حيفا.

موسى: يا الله اطلع لكان.. أنا طالع على حيفا.

زريف: لا إلا بشرط توخذ أجرتك

موسى: ولك عليّ الطلاق إنك فعلاً ظريف مش زريف.

وساقتنا الأحداث إلى التفصيل بالزي الخاص بالمدن الفلسطينية وبالثوار والكوفية والطربوش كوصف مستفيض يخدم الحدث، إذ جعل الكاتب غايته من الوصف المسهب الوصول إلى نتيجة مفادها أن الكوفية الخاصة بالثوار جعلتهم معروفين، وتحت نظر الإنكليز، فتمّ اقتراح ارتداء الكوفيات من قبل كل الناس ثواراً وغيرهم وهي مازالت حتى اليوم رمز القضية والثورة.. وتم تخوين من يرتدي الطربوش وترددت أغنية:

الكوفية بخمس قروش
والخاين يلبس طربوش

ومن الحكايا الشعبية التي رافقت اسم زريف الطول عندما قرر السفر إلى بغداد، وقد نصحته موظفة قطع التذاكر «بسمة الكيالي» بشراء ملابس مختلفة والتي عرفته من شكله وصيطه الذي سبقه وبطولته التي صارت منتشرة كالنار في الهشيم في ساحة إعدام ثلاثة شهداء ووقوفه في وجه الضابط وقتله رعباً حينذاك ورفضها أخذ ثمن التذكرة، وكذلك قطعها له باسم مستعار حتى لا يكشفه الإنكليز، وقد صارت فيما بعد من الثوار الذين هاجروا لاحقاً إلى مخيم اليرموك.

وفي السوق صدح صوت فتاة وصل من الجليل، كان يصدر من البروة شمال عكا تغني :

يا زريف الطول وقّف تا أقول لك
رايح عا لغربة وبلادك أحسن لك
أبشر يا زريف شعبك بحبك
صوتك بفلسطين بيصدح ميجانا..

وهكذا استمرت حكاية زريف الطول الذي لم تثبت الرواية أنه استشهد أو مات.. بقيت حكاية شعبية مترددة على ألسنة الناس غناءً وبطولة وأسطورة ينطبق عليها كل المجازات والخيال، ولايمكننا تجاوز أغنية جفرا، أغنية الثورة:

جفرا وهي يا لربع ربع الجهادية
قوموا عا لثورة يا الله يا ولاد الحرية
والثورة حنّا رجالا
بالسما ما نهدي
بيهون الموت ويمّا ولا تبكي وتنهدّي
يايما لا تحزني ودمعك بالله هدّي
كترنا بجبال فلسطين ويا يما لا تُعدي
جفرا وهي يا لربع ربع الجهادية
مية وعشرين سبع صاروا خمس مية.
بيعت فلسطين، ووحده زريف الطول بقي هائماً في القرى والأمصار والجبال، يؤمن بالقضية، وينتظره الفلسطينيون حتى لوغاب ألف عام..

تشرين
يومية - اقتصادية - شاملة
رقم العدد ١٣٩٥٥
مؤسسة الوحدة

10

الخميس ٩ محرم ١٤٤٥ هـ ٢٧ تموز ٢٠٢٣ م

tishreen.news.sy

الخصوصية السورية ببصمات الأيدي الماهرة

الحرفي محمد رمضان و.. صناعة "القيشاني" إذا ما سألت عن صنّاع القيشاني المتبقين يكون الرد: آل رمضان احترف الوالد هذه المهنة منذ ٥٠ عاماً، تلك المهنة المرتبطة بعراقة المهن الدمشقية القديمة، نقل الأولاد عن والدهم الصناعة وامتهنوها

■ طارق الحسنية

قوس قزح

ملاذ كوميدي

■ جواد ديوب

كلما كادت مرارتي تفقعَ من هول الكوارث المحيطة بنا، أتت الكوميديا لتنقذَ آخر ما تبقى في روحي من قدرة على الاستمرار في العيش، وتحافظ على آخر ذرة سليمة من عقلي المصدوم بما وصلنا إليه! هكذا ألجأ إلى مهدئات مثل «ضيعة ضايعة»، وكبسولات دوائية ذهبية من مثل «بقعة ضوء»، ومقاطع ساحرة من «يوميات مدير عام»... وغيرها، أعيدها وأضحك من «صماصيم» قلبي، أضحك في البداية مثل «محرّك» باص صدئ يحتاج إلى «روداج»، ثم مع تدفق المشاهد الكوميدية تبدأ خلاياي جسدي بالاهتزاز على إيقاعات الفرح المتجدد، حتى تصل قهقهاتي إلى آخر الحارة، بينما دموع الضحك الباردة المنعشة تسيل مهدئة خاطري المكسور.

وأفكر: يبدو أن الكوميديا –في الدراما عموماً والسوريّة منها خصوصاً– هي موقف جريء من الحياة التي تسحقنا يومياً، نقول عبرها ما لا نستطيع قوله مجاهرة وصراحة، ففي بعض جوانبها الشّفاهيّة، هي حيلة الضعيف ضدّ القويّ المتجبّر، سلاح البسطاء ضد المتسلطين على رقابهم وأرزاقهم، في محاولة عفوية منهم للحفاظ على اتّزان عقولهم ونضارة أرواحهم، وهي أيضاً في شكلها المكتوب والموثّق قدرة فكرية عالية على نقد الاعوجاج الاجتماعي والنفسي والفكري، وحتى التطرف العقائدي، بل تستفيد من ذلك الجمود لتخلق المفارقات المضحكة بين الجديّ والهزليّ، بين الجافّ الجلف والمرح خفيف الدم، بين العبوس والابتسامة!

وإضافة إلى «ملحميّة» الدراما التي تجلّت في حكايات أبطالها الواقعية، سواء في قصص شخوصها على الورق أو عند الممثلين أنفسهم الذين عاشوا تقاطعات خيباتهم وعذاباتهم، وهم يصارعون من أجل بقائها على قمة «أولمب» الإنتاجات الدرامية العربية ذات القدرة التنافسية العالية لجهة ميزانياتها وإمكاناتها التقنية واتّساع رقعة الجغرافيا التي يمكن الاستفادة منها كأماكن تصوير... إذاً إضافة إلى ذلك، فإن للكوميديا السورية ميزة تتأتى من عدة مكونات عرف صنّاعها كيف يشكّلونها كصائغ دمشقي عريق، بدءاً من الفهم الدقيق لنفوس الناس وطبيعة المجتمع، إلى القدرة العالية على مداورة «الرقيب» المتعدد، بذكاء ومهارة كلعبة القط والفأر... قدرة أو تحايل رفع، بشكل أو بآخر، سقف القبول العام للنقد الموجه ضد الشعارات الفضفاضة، والفساد المؤسساتي، وتسلّط المتنفّذين... إذ يمكن القول: إن هذا النقد كان في مرحلة تاريخية ما ميزة ممنوحة لبعض النخب السورية المثقفة، لكنه أصبح اليوم أكثر شيوعاً لدى جمهور بدأ يستخدمها وسيلة أقل خطورة من الانتقاد المباشر للإيديولوجيا الحزبيّة الجافة.

تلك الكوميديا إذاً كانت بمنزلة ريش قرّحيّ يدغدغ الغنيّ والفقير، الكبير والصغير، الموظف وصاحب القرار، الرجال والنساء... لأنها بالضبط تنتمي إلى تلك الجينات أو الهبة الإلهية التي استطاع أبطالها توليفها وقولبتها لرسم الابتسامة على وجوهنا والتخفيف من بلوانا.. فهل ستتمكن المسلسلات الكوميدية المقبلة –على غرار سابقاتها العظيمة– من إهدائنا البهجة المتوقعة لـ«فشّ خلقنا» وقول ما في قلوبنا، وجعل خواصرنا «تفقع» من الضحك.

للمرة الرابعة.. الفنان «قيس الشيخ نجيب» عضوٌ محكم في مسابقة «مينتور» العربية

■ تشرين– ميسون شباني

للمرة الرابعة أعلنت مسابقة «مينتور» العربية للأفلام الروائية عن انضمام الفنان قيس الشيخ نجيب إليها إضافة إلى الفنانة كاريس بشار ليكونا ضمن أعضاء لجنة تحكيم مسابقة « مينتور » العربية للأفلام الروائية .

ونشر حساب المسابقة عبر إنستغرام بوستر الفعالية ، معلقاً : يسعدنا أن نقدم لكم لجنة تحكيم « الأفلام الروائية » ضمن الدورة الرابعة من مسابقة مينتور العربية لأفلام و أغاني تمكين الشباب .

ويشارك في لجنة تحكيم المسابقة إلى جانب قيس وكاريس كل من : سعيد الماروق ، محمد مشيش ، رحمة سليمان ، حمد الصراف.

وعبر الفنان الشيخ نجيب لـ «تشرين» عن سعادته بتكرار التجربة، مؤكداً فكرة تشجيع الإبداع الفني والابتكار بين صفوف الشباب كوسيلة للتعبيرعن آرائهم في موضوعات السلوكيات الخطرة وضرورة تعزيزالعمل الإنساني والمسؤولية الاجتماعية لدى الشباب وتنمية روح المبادرة لدى طلاب الجامعات وتحفيزهم على التميز والجودة في الأداء في مجال الإنتاج السينمائي ونشر الوعي في أوساط المجتمع حول قضايا إنسانية واجتماعية مهمة.

وتعد مسابقة مينتور العربية للأفلام مبادرة مميّزة أطلقت عام ٢٠١٧ لتشجيع طلاب العلوم السينمائية والفنون السمعية والبصرية في الجامعات في عدد من الدول العربية، على تطوير أفلام سينمائية قصيرة حول أهمية العمل الاجتماعي والتنموي لوقاية الأطفال والشباب من السلوكيات الخطرة والمخدرات وزيادة الوعي حول قضايا الوقاية في المجتمع.

وتسعى المسابقة لتسليط الضوء على إبداعات الطلاب الفنية وتحفيزهم على الابتكار، إذ يندرج ذلك ضمن أهداف المؤسسة الاستراتيجية من حيث بناء قدرات ومهارات الشباب وتعزيز مشاركتهم في مجالات الوقاية والعمل الاجتماعي والتنموي.

تشرين مؤسسة الوحدة

المدير العام
أمجد عيسى

رئيس التحرير
ناظم عيد

مدير التحرير
يسرى المصري

أمينا التحرير
أمين الدريوسي – للشؤون السياسية والفنية
باسم المحمد – للشؤون الاقتصادية والثقافية والمحلية

دمشق – كورنيش الميدان – صحيفة تشرين – أرقام التواصل: الهاتف: ٦/٣/٢/١/٢١٣١١٠٠ – ٠١١ الإيميل: admin@tishreen.news.sy الفاكس: ٨٨١٧٦١٣